

Permanent Mission of the State of Qatar
to the International Organizations
VIENNA



البعثة الدائمة لدولة قطر
لدى المنظمات الدولية
فيينا

بيان دولة قطر في الدورة الستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

٢٦ - ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ فيينا

يلقيه

سعادة اللواء الركن الطيار ناصر محمد العلي

رئيس اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس

يطيب لي ان ابدأ بتهنئتك والسادة أعضاء المكتب على انتخابكم لرئاسة الدورة الستين للمؤتمر العام ، ونعبر عن تقديرنا لسلفكم سعادة السفير فليبو فورمايكا على الجهود التي بذلها خلال ترؤس اعمال الدورة التاسعة والخمسين ، كما نهني جمهورية غامبيا ، وسانت لوشيا وسان فينسينت على انضمامهم الى الوكالة ، كما نعرب عن شكرنا وتقديرنا للمدير العام للوكالة وفريق الامانة على الجهود التي بذلوها في التحضير الجيد لهذا المؤتمر وإعداد وثائقه.

السيد الرئيس

لقد إعتمدت دولة قطر خطة شاملة طويلة الأمد للارتقاء بمعدلات التنمية وتطوير البنى الإرتكازية الإقتصادية والتقنية والإجتماعية والبيئية من خلال وثيقة (رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠) ، بهدف تحويل دولة قطر ، بحلول عام ٢٠٣٠ ، الى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل . ومن بين أهداف رؤية قطر الوطنية تطوير المؤسسات المعنية بالتطبيقات السلمية للطاقة الذرية، وتوسيع نشاطاتها ، خاصة في مجالات الطاقة والأغذية والزراعة والصحة البشرية والبيئة ، ودولة قطر ممتنة للتعاون الذي تقدمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العديد من هذه المشاريع ، وتنوي توسيع وتعزيز هذا التعاون في المستقبل، كما أن دولة قطر تشارك في مشروعات أخرى مع الوكالة على المستوى الإقليمي، ومنها ما هو قائم بين دول مجلس التعاون الخليجي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبين الوكالة والهيئة العربية للطاقة الذرية ، وبين مجموعة الدول العربية في آسيا (Arasia) والوكالة. وأغتنم هذه الفرصة لتقديم عميق الشكر للسيد أمانو المدير العام للوكالة والسادة معاونيه ورؤساء الإدارات والأقسام لما يتيحوه للدول الأعضاء من تعاون تقني يسرّع برامجها التنموية وتطورها العلمي.

السيد الرئيس

لاحظنا بتقدير عالٍ جهود الوكالة التي تضمنها تقرير الوكالة السنوي لعام ٢٠١٥، ودورها المركزي في تعزيز الأمن والأمان النووي على مستوى العالم وبطريقة شاملة وشفافة ، كما نقدر جهود الوكالة في نشر التطبيقات السلمية للطاقة الذرية وخاصة في البلدان النامية، ومساعدتها على استخدام التقنيات النووية وبالذات في مجالات الصحة والأمن الغذائي والطاقة والبيئة، وتزامن هذه الأنشطة مع دخول خطة الأمم المتحدة للتنمية (٢٠٣٠) حيز التنفيذ اعتباراً من مطلع هذا العام ، ولا شك أن هذه الخطة تضع على الوكالة مسؤوليات إضافية ، خاصة وأن أربعة عشر من الأهداف السبعة عشر التي تضمنتها الخطة تعتمد في تحقيقها ، بشكل أو بآخر، على العلوم والتقنيات النووية. ونحث الوكالة على توسيع مجالات التعاون، خاصة مع البلدان النامية، وإقامة شراكات تشغيلية معها وبناء القدرات البشرية لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

السيد الرئيس

تمر هذه الأيام الذكرى الثالثة والستين للمبادرة التي أطلقها الرئيس ايزنهاور (الذرة من أجل السلام) ، وكانت تلك الخطوة الأولى نحو تأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي نص نظامها الأساسي في المادة الثانية منه على : (تعمل الوكالة على تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والإزدهار في العالم أجمع) ، ثم جاءت معاهدة عدم الانتشار النووي التي كان هدفها الأسمى نزع السلاح النووي في ظل رقابة دولية شديدة وفعالة ، ومؤخراً أطلق معالي المدير العام السيد يوكيا أمانو شعار (تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية) ، وهذا يؤكد أن هدفي السلام والتنمية مترابطان ترابطاً شديداً ويعزز كل منهما الآخر في مجال الطاقة الذرية.

واليوم ، ونحن على اعتاب الذكرى الستين لتأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، نحتاج إلى وقفة صريحة لمراجعة ما تم انجازه إزاء هذين الهدفين . الوقائع تقول ان المتحقق في مجال الإستخدامات السلمية للطاقة الذرية كبير

ومتصاعد ، لكن السلام والأمن النووي الكامل لا زال بعيد المنال ، والترسانة النووية القائمة قادرة على تدمير الحياة على الارض عشرات المرات، ومخاطر استخدام الأسلحة النووية تتزايد في اجواء عدم الإستقرار والإنتشار النووي الحالية ، وآخرها التجربة النووية الخامسة لكوريا الشمالية ، ومعاهدة عدم الإنتشار أكدت في ديباجتها على حقيقة (إن إنتشار الأسلحة النووية يزيد كثيرا من خطر الحرب النووية) ، وهذا يدعونا لبذل مزيد من الجهود من أجل تحقيق كامل الأهداف التي نصت عليها معاهدة عدم الإنتشار وبقية اتفاقيات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي ، وصولا الى عالم خال من الأسلحة النووية .

علينا الإقرار بشجاعة إن الأسلحة النووية هي أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي ما زلنا نواجه ثغرة قانونية بشأنها، ونحتاج لمواجهتها ، وإنه لا يمكن تفادي العواقب الإنسانية الوخيمة المحتملة لإستخدام هذه الأسلحة إلا عن طريق حظر إستعمالها وإزالتها بشكل تام وكامل.

إن شعوب منطقة الشرق الأوسط تشعر اكثر من غيرها بمخاطر الأسلحة النووية وبالحاجة للتقدم نحو هدف نزع السلاح النووي ، وترى أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والزام إسرائيل بتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة والانضمام الى معاهدة عدم الإنتشار وإخضاع منشأتها النووية لنظام ضمانات الوكالة يمثل خطوة أساسية في هذا الإتجاه.

أن الجمود الحالي في جهود انشاء المنطقة وعدم تنفيذ قرارات مراجعة معاهدة عدم الأنتشار يمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وان استمرار هذه الجمود يسبب إحباطاً لشعوب المنطقة ويؤدي مصداقية معاهدة عدم الأنتشار، وهذا يتطلب من المجتمع الدولي أن يقوم بواجبه حيال تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، كما ندعو الوكالة أن تلعب دوراً أكثر فاعلية في السعي لأنشاء المنطقة.

وشكرا السيد الرئيس